البطالـة في الجزائر: الواقع والتحديات

د. نادية قويقـح

جامعة الجزائر– 03–

nadiabrahim@yahoo.com

الملخص:

أصبحت قضايا التشغيل والبطالة تأخذ حيزا كبيرا في مختلف النقاشات الدائرة حول مسائل التنمية، والجزائر تعد من بين الدول العربية التي تشكل فيها قضية البطالة مشكلة خطيرة تؤثر على المجهودات التنموية التي تقوم بها الحكومة، فعلى الرغم من تعدد الجهود والبرامج التي تتبناها الحكومة، والتي تخصص لها مبالغ مالية هامة من الإنفاق الحكومي، غير أن النتائج لازالت دون المبتغى المراد، ولازالت مظاهر البطالة وآثارها ظاهرة على الواقع المعاش في الجزائر.

Résumé:

Sur une population active estimée à quelque 10 millions de personnes, plus d 1 million et 70 mille sont au chômage. Malgré la baisse du taux de chômage en Algérie, passé de 13,8 pour cent en 2007 à 11,3 pour cent en 2008, les nouveaux chiffres officiels montrent que 75 pour cent de cette population sans emploi sont âgés de moins de 30 ans. Les différents dispositifs mis en place jusqu'à présent n'ont pas donné de grands résultats.

مقدمة:

أصبحت قضايا التشغيل والبطالة حاليا، تحتل مركز الصدارة في النقاشات الدائرة حول المسائل التنموية في الوطن العربي، وذلك لما آل إليه الوضع من تدهور على الصعيد الاجتماعي، وما صاحبه من تداعيات، لاسيما في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت ظاهرة البطالة تضفي بظلالها على المجتمعات العربية، وتحبط المجهود التنموي لحكوماتها .

وفي تقرير لمنظمة العمل الدولية، جاء فيه، أن البطالة باتت تسجل أعلى معدلاتها في الوطن العربي، ففي حين بلغ متوسط معدل البطالة في العالم **6.2%**، تضاعف المعدل بالنسبة للعالم العربي، ليصل إلى حدود **12%** أو أكثر من ذلك.

وكان رئيس المنتدى الاقتصادي العربي قد أعلن في مؤتمر دافوس، في يناير من سنة **2005**، أن نسبة البطالة في الوطن العربي بلغت **15%**، وأن نسبتها بين الشباب تصل إلى حدود **30%**، وأنه من المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل، إلى أكثر من **12** مليون شخص في نهاية عام **2010**، فيما يقدر حجم الداخلين الجدد في سوق العمل العربية بنحو **3** ملايين عامل سنويًا. هذا وتقدر حجم الأموال اللازمة لتوفير فرص عمل لهؤلاء بـ **15** مليار دولار سنويًا.

وعلى الرغم من تعدد السياسات، وارتفاع مبالغ الإنفاق الحكومي، غير أن ظاهرة البطالة بالبلدان العربية، لازالت تشهد مستويات عالية، بل وتنزع للارتفاع من سنة لأخرى، مما يتزايد تحديها، كونها تشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار المجتمع العربي وأمنه.

وغير بعيد عن المشهد العربي، تعتبر قضية التشغيل والبطالة في الجزائر، من أهم القضايا العالقة، بعد أن أصبحت ظاهرة البطالة شبحا يخيم على شريحة كبيرة وهامة من المجتمع، وبات الحديث عنها لا ينقطع، ويطرح نفسه بإلحاح شديد في كل مناسبة، بل وبغير مناسبة، لاسيما بعد أن أخذ الوضع الاجتماعي في البلاد يأخذ منعطفا خطيرا، يوحي بمقدم مرحلة مجهولة العواقب، أولى مظاهرها العوز والفقر وأمراض اجتماعية أخرى أخطر.

أولا: تطور البطالة في الجزائر

أعلن الديوان الوطني للإحصاء، أن عدد سكان الجزائر بلغ إلى تاريخ الفاتح من جانفي **2010 بلغ 35.7** مليون نسمة، بمعدل نمو سكاني سنوي وصل إلى **1,69** . كما أعلن ذات المصدر، أن معدل البطالة قد تراجع إلى **10, 2%** سنة **2009**، وبذلك يبلغ عدد العاطلين عن العمل رسميا نحو **1**مليون و**72 ألف** شخص من أصل أكثر من **10 ملايين** ونصف **مليون** يشكلون مجموع القوى العاملة في الجزائر.

ولعل هذا التراجع المسجل في معدل البطالة، له دلالات كثيرة:

أولها: أن معدل البطالة هذا، بدأ ينزع إلى الانخفاض سنويا بفضل الجهود الحكومية المتواصلة، بعدما كان في وقت سابق مستقر في مستويات عالية جدا؛

ثانيها: أن هذا المعدل المسجل أخيرا، لا يبتعد كثيرا عن المعدلات السائدة في الدول العربية، وعلى وجه الخصوص في الدول المغاربية i المجاورة ، بعدما انفردت الجزائر في سنوات سابقة، خاصة سنوات **1998** و**1999** و**2000** ، بتسجيلها أعلى معدل بطالة بالدول العربية، إذ قارب حينها حدود **30%**.

لقد سجل تطور معدلات البطالة بالجزائر نموا مستمرا، مما عجل بجعل معضلة البطالة، مقدمة كارثة اجتماعية غير مأمونة العواقب، وتهديدا حقيقيا يهدد بزعزعة استقرار الوضع بالبلاد، خاصة في ظل بيئة سياسية، وأمنية غير مستقرة.

ويذكر أنه بداية من النصف الثاني من الثمانينيات، عند التوقف الفجائي للاستثمارات العمومية، الذي تزامن مع الانخفاض الشديد في أسعار النفط سنة **1986**، وما انجر عن ذلك من ضعف في النمو الاقتصادي، أدى إلى شل حركية سوق العمل، ولم يعد الجهاز الإنتاجي قادرا لا على إنشاء مناصب شغل فحسب، بل لم يعد قادرا حتى على الاحتفاظ بالمستوى العام للشغل، بدأ تراجع العرض في سوق العمل، ومنذ ذلك الوقت بدأ عدد العاطلين عن العمل يرتفع بشكل كبير حتى بلغ **1** مليون و**200** ألف عاطل سنة **1988**، وفي السنة نفسها نزل إنشاء مناصب الشغل الجديدة تحت خط **100** ألف، بينما كان يبلغ عدد طالبيها لأول مرة **250** ألف ii.

وبحلول فترة التسعينيات بدأت تتعقد وضعية التشغيل أكثر، وفي هذه المرحلة بالتحديد بدأت تعرف مسألة البطالة، معدلات عالية ومتسارعة، ففي سنة **1997** كان قد تجاوز عدد العاطلين عن العمل المليونين و**300** ألف عاطل، ليصل في سنة **2001** إلى مليونين و**500** ألف عاطل.

فيما يلي الجدول الذي يفصل لنا المعطيات المتعلقة بتطور معدلات البطالة في الجزائر:

الجدول رقم 01:تطور معدلات البطالة في الجزائر

(سنوات مختارة)

السنة (سنوات مختارة)	معدل البطالة
2009*	%10,2
2008	%11,3
2007	%13,8
2006	%12,3
2005	%15,3
2004	%17
2003	%23,7
2000	%30
1999	%29,5
1998	%29,2
1997	%29
1993	%23
1984	%11

*** حتى الفصل الرابع من السنة**

المصدر: جدول ملخص عن نشريات الديوان الوطني للإحصاء

ثانيا: تحليل هيكل وخصائص البطالة في الجزائر

يمكن لنا من خلال تحليل الأرقام التي رصدها الديوان الوطني للإحصاء، عن معدل وطبيعة البطالة المنتشرة في الجزائر، أن نسجل جملة من الخصائص:

ارتفاع في معدل بطالة الشباب: تبرز الأرقام الواردة من هذه الجهة الرسمية، أن توزيع عدد العاطلين عن العمل بحسب السن، يبين أن الفئة العمرية الأكثر تضررا من ظاهرة البطالة، هي فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن سن ال**30** سنة، حيث بلغت النسبة عند هؤلاء أكثر من **70%** .

- **انتشار معدلات البطالة في المدن بصورة أكبر من انتشارها في الوسط الريفي**، وذلك بمعدل **62%** في الأولى و **37%** في الثانية، وذلك يفسر الكثافة السكانية المتزايدة، والضغط الذي تعانيه المدن، نتيجة لعدم استقرار الوضع الأمني واستمرار حالات النزوح الريفي من جهة، كما قد يفسر ذلك بعدم فعالية البرامج التنموية الموجهة للمناطق الريفية، منها على وجه الخصوص المخطط الوطني للتنمية الريفية، الذي ترصد له الحكومة سنويا أغلفة مالية معتبرة، من جهة ثانية ؛
- **تزايد في معدل بطالة الإدماج:** إذ أن أكثر من **69%** من العاطلين عن العمل، لم يسبق لهم العمل من قبل، أي من طالبي العمل لأول مرة، حيث كان المعدل قد وصل إلى**67%** في السنة السابقة ؛

- **تنامي معدلات البطالة في صفوف حملة الشهادات:** حيث أخذ معدل بطالة هؤلاء في التنامي سنة بعد سنة، إذ وصل عدد العاطلين عن العمل من الجامعيين وحملة الشهادات إلى **430 ألف**، يضاف إليهم **50 ألف** طالب عمل جديد يسجل سنويا، مقابل **80 ألف** سنة **1996** و**100 ألف** سنة **2000**، وذلك ما يؤكد حالة الانفصال التام ما بين نظام التعليم وسياسته وسوق العمل؛

- **ثالثا: أسباب ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر**

ساهمت جملة من العوامل مجتمعة في تدهور وضعية التشغيل، وتهميش شريحة هامة من المجتمع، وتصنيفها في خانة العاطلين عن العمل، لا سيما من فئة الشباب، منها :

- **العامل الديموغرافي:** عرفت الجزائر نموا ديموغرافيا متسارعا، لا سيما في الفترة ما قبل التسعينيات من القرن الماضي، حيث تجاوز معدل النمو الديموغرافي في المتوسط **2,8%** سنويا، وقد أدى هذا التسارع في النمو السكاني، إلى تزايد في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من **5 ملايين و85 ألف** شخص سنة **1990**، إلى ما يفوق **7 ملايين و800 ألف** سنة **1996**، ثم إلى حدود **8 ملايين و25 ألف** سنة **1998** .وهكذا، فمازال تراجع فرص الشغل في التماشي مع تزايد عدد السكان، يشكل معضلة كبيرة في الجزائر، التي يشكل معظم سكانها فئة الشباب، حيث تقل أعمار قرابة **30%** من السكان عن سن **15** عاما. وذلك كله يعني أن هناك ارتفاع في معدل نمو العمالة، ناتج عن ارتفاع في معدل نمو السكان، لا يصاحبه نمو في الناتج القومي، وهو ما أدى إلى ظهور معدلات بطالة عالية .

- **العامل الاقتصادي:** والمتعلق أساسا بعمليات التسريح الجماعي للعمال، نتيجة لحل وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، تبعا لسياسات التصحيح أو التعديل الهيكلي الذي باشرته الجزائر بداية التسعينيات، تحت إشراف صندوق النقد الدولي، رغبة منها في تشجيع القطاع الخاص القادر على تحقيق النجاعة الاقتصادية، وفقا لمنظور الصندوق وتنفيذا لوصاياه، وقد كان المأمول، أن سياسة خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، وإنعاش الوحدات المخوصصة، ستسهم في إنشاء مناصب شغل جديدة .

نتج عن عملية الخوصصة التي ترسمت بموجب قانون صدر سنة **1994**، و بوشر في بيع أول مؤسسة عمومية سنة **1996**[iii] ، في انفجار أزمة البطالة، عندما تم تسريح ما يقارب الـ **600 ألف** عامل من المؤسسات الاقتصادية الحكومية خلال الفترة الممتدة بين سنتي **1994** و**1997**، والاستغناء عن خدماتهم في ظل تسارع وتيرة برامج الخوصصة والإصلاح الاقتصادي نتيجة تصفية و خوصصة أكثر من

980 مؤسسة. وهكذا فإن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية اتجهت أكثر نحو شل النمو وتأخيره، دون إنشاء نموذج بديل حقيقي للنمو.

- **العامل السياسي والأمني** : شهدت فترة التسعينيات اضطرابات سياسية عنيفة، أفرزتها بشكل كبير الظروف الأمنية السائدة – أو العكس كما يرجح البعض–، وقد تبلور ذلك في ظهور تيارات سياسية عديدة، معارضة لخط النظام الحاكم، كما تجسدت هذه الاضطرابات في شكل التغييرات الحكومية التي كانت تتزايد وتيرتها بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، هذا كله شكل عاملا رئيسا في إهمال الحكومات المتعاقبة لتنظيم أمور المجتمع، الذين أصبح يهدده شبح الفقر و البطالة. هذا إلى جانب ما أفرزته الظروف الأمنية المتوترة، وما انجر عنها من استباحة لدم الأبرياء، لاسيما في المناطق الريفية، والمناطق النائية، والقرى والمداشر، التي اضطر سكانها للنزوح صوب المدن الكبرى بحثا عن الأمن والأمان ، تاركين مزارعهم و حقولهم لينظموا إلى طابور طويل من الأشخاص الذين هم بلا دخل أو عمل، أو مزاحمة العاملين منهم لكسب قوت يومهم.

- **عامل تدفق اليد العاملة الأجنبية:** إن تزايد العمالة الأجنبية يؤثر بشكل مباشر في تزايد معدل البطالة في صفوف العمالة المحلية، كما أن تزايدها قد يجعل من مساعي مكافحة البطالة مساعي مبتورة وغير ذات فائدة. وفي هذا الصدد بالتحديد فإن منظمة العمل العربية ومن خلال تقاريرها ولقاءاتها، كثيرا ما تطرح مخاوفها من خطر تزايد العمالة الأجنبية، وانعكاس آثارها على الشباب العاطل عن العمل بالوطن العربي بوجه عام . وكثيرا ما تحذر المنظمة من تمادي هذه الظاهرة، وترى أنها تشكل تحديا بالغا للحكومات العربية، لا سيما بالنسبة للجزائر التي سيكون حجم التحدي بها أكبر، خاصة وأن العمالة الأجنبية تسيطر على المشاريع الكبرى في العديد من الولايات بها.

وطبقا لتقرير أطلقته وزارة العمل والضمان الاجتماعي، أكدت فيه أنه يوجد بالجزائر **35 ألف** عامل أجنبي. وأن العمالة الصينية التي سجل توافدها تزايدا كبيرا، تشكل النسبة الأكبر من مجموع العاملين الأجانب، مقارنة بجنسيات أخرى [iv]. وهكذا فإن خطر العمالة الأجنبية يتعاظم، عندما تختلف اللغة والدين والقيم الاجتماعية، أين سيكون الأمن والسلم الوطني عرضة للتزعزع وعدم الاستقرار.

- **عامل ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر:** تسجل الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك طبقا للتصنيف الدولي المعتمد والمطبق من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (انكتاد) [v]، وطبقا لتقديرات هذه الهيئة الأممية، بلغت التدفقات المالية الفعلية التي دخلت الجزائر برسم الاستثمارات والمشاريع التي تم انجازها بـ**1 مليار** و **795 مليون** دولار سنة **2006** ، محققة بذلك نموا طفيفا مقارنة بسنة **2005** . و يعتبر قطاع المحروقات القطاع

الرئيسي المستقطب للاستثمارات في الجزائر، يليه قطاع الاتصالات، الصيدلة، والخدمات بدرجات أقل. وعلى الرغم من الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية، التي قامت بها الجزائر بهدف تحرير سوقها وتحسين مناخ الاستثمار فيها، منذ صدور قانون تحرير التجارة الخارجية سنة **1988**، و قانون النقد والقرض الذي صدر سنة **1990**، الذين تضمنا جملة من النصوص تصب في مجملها في تحرير التجارة، وإزالة كل عقبات التبادل التجاري الدولي، وفتح سوق رؤوس الأموال أمام المستثمرين الأجانب.... ، أعقبه قانون الاستثمار الذي صدر سنة **1993**[vi] ، ثم قانون الاستثمار سنة **2001**[vii]، والذي أعطى للمستثمر الأجنبي كافة أشكال الدعم والحوافز لتشجيعه واستقطابه، هذا إلى جانب إنشاء الهيئات والمؤسسات القائمة على تطبيق بنود هذه القوانين من وكالات وصناديق استثمار، فالجزائر ظلت بعيدة عن المستويات التي تحققها دول شمالي إفريقيا كتونس و المغرب اللتين نجحتا في استقطاب استثمارات معتبرة في قطاعات متنوعة ؛

-

- **عامل فشل البرامج التنموية في العناية بالجانب الاجتماعي، وتراجع الأداء الاقتصادي:** فبعد فشل مشاريع التنمية التي توقعتها الحكومة الجزائرية بمباشرتها للإصلاحات الاقتصادية، وفشل تعبئة القطاع الخاص بتحمل مسؤولية استكمال مسار التنمية، لأسباب عديدة، أهمها الكيفية والسرعة اللتان تمت بهما العملية، لم يتم التخطيط لسياسة بديلة جادة وفعالة، أدت إلى غياب إستراتيجية استثمارية وطنية، فقلت المشاريع وتراجعت قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي ؛

- **انعدام سياسة حقيقية للتشغيل:** بعيدا عن الخطاب السياسي، فإن الجزائر لا تمتلك سياسة حقيقية للتشغيل، بدليل عدم تمكن الحكومة من التحكم في معدلاتها، كما أن هناك الكثير من المؤشرات التي تؤكد فشل الحكومة في احتواء مشكلة البطالة، أهمها على الإطلاق تزايد حجم العمالة في القطاع غير الرسمي في الجزائر، والذي أصدر البنك الدولي في شأنه عند قيامه بدراسة سنة **2002** حول المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تعليقا يقول فيه أن القطاع الرسمي هو من أصبح يتحكم في النشاط الاقتصادي، منافسا بذلك كل برامج الحكومة [viii] ؛

- **نمط التفكير الجزائري المفضل للوظيفة الحكومية:** تسجل الجزائر أعلى نسب للتشغيل في القطاع الحكومي، مقارنة مع بلدان المغرب العربي، وكثيرا ما يعكس تفشي البطالة في صفوف الشباب، عزوفهم عن البحث عن فرصة عمل في غير القطاع العمومي، وترقبهم الفرصة السانحة للحصول على وظيفة في القطاع الرسمي العام، بصفته الأضمن والأكثر أمانا .

بالإضافة إلى كل ما سبق، هنالك أسباب أخرى على قدر كبير من الأهمية، وذات صلة وثيقة بمشكلة البطالة ومسألة تزايد حدتها، منها: تخلف برامج التدريب، وعدم ربط السياسات التعليمية بمتطلبات سوق العمل، وكذا تدني المستوى التعليمي، و انتشار الأمية.

رابعا: برامج التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر

تشكل مواجهة معضلة البطالة التي يخيم شبحها على شريحة كبيرة من السكان، لا سيما على فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، تحديا كبيرا في الجزائر، لا سيما بالنظر إلى نمط التشغيل السائد حاليا، إذ يشكل الجمهور الموظف بعقود عمل دائمة نسبة 33.1 % فقط من مجموع الأشخاص المشغلين في الجزائر، وغالبية العمال (56%) موظفون في الإدارة العامة أو التجارة أو الخدمات. وتشكل قطاعات الزراعة والبناء والصناعة نسب 18% و13% و12.6% تباعا في توظيف الجزائريين.

ويجري حاليا، إجراء إصلاحات عميقة على قانون الوظيف العمومي، الذي يحكم الوظيفة الحكومية، تصب كلها في سياق تخفيف الضغط على القطاع العام. و ينطلق هذا التغيير من منطلق أن القطاع العام في الفترة الراهنة، يجب أن يلعب دورا إشرافيا، لا الدور المسيطر والمتحكم الذي يخنق روح المقاولة والإبداع.

تتمثل أحد أهم الأساليب المنتهجة لتحسين وضعية التشغيل في الجزائر، في تخفيف الضغط على القطاع الحكومي، وفتح المجال أمام المبادرات الفردية، التي يعول عليها في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة، بأبعادها المختلفة الاقتصادية و الاجتماعية، و تحقيق التغيير البناء في الفكر الإيديولوجي الذي طالما رسخ لفكرة الشمولية، نحو تفعيل عمل الفكر الحر.

وفي الجزائر التي تتفاقم فيها ظاهرة البطالة ، انتهجت سياسة متعددة الأبعاد، لإيجاد حلول لهذه الظاهرة المزمنة، من خلال تشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحث الشباب على التوجه إلى الأعمال الخاصة ، أو من خلال إنشاء المشروعات الوطنية الكبرى القادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل سنويًا. إذ تشهد الجزائر قيام زخم هام من المؤسسات القائمة على تسطير برامج التشغيل و مكافحة البطالة، تصاحبها في ذلك ترسانة من الإجراءات التي من شأنها تفعيل هذه البرامج من أجل تحقيق أهدافها.

زيادة على وزارة العمل والضمان الاجتماعي، يقوم على رأس المؤسسات المهتمة بالتشغيل في الجزائر قطاع وزاري :هو وزارة التشغيل و التضامن الوطني، التي تكفلت منذ إنشائها بإعداد وتنفيذ عدة برامج،

استهدفت فئات عديدة من المجتمع، وساعدتهم في الظفر بفرصة عمل، وكان هدفها من خلال مختلف الإجراءات التي اتخذتها :

- تشجيع إنشاء الأعمال الخاصة (المشروعات الصغيرة و المتوسطة)؛
- تفعيل دور المرأة في ميدان التشغيل ؛
- إدماج الشباب لاسيما الخريجين منهم في عالم الشغل؛

و بغرض تحقيق هذه الأهداف، و تفعيل هذه البرامج، أنشئت عدة وكالات تصب في نفس المسعى أهمها :

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية .

أتبع ذلك، بإنشاء " المرصد الجزائري للتشغيل ومكافحة الفقر"، لدعم سياسة التشغيل، وتوفير المزيد من فرص العمل لمختلف فئات المجتمع من الخريجين أو من غير الخريجين .

هذا، ولقد كشفت الحكومة الجزائرية ix، أنها ومن خلال هذه الأجهزة والبرامج، تمكنت من توفير حوالي ثلاثة (3) ملايين فرصة عمل جديدة في الفترة الممتدة من سنة 1999 و حتى سنة 2004.

وتعد التجربة الجزائرية في مجال مكافحة البطالة، تجربة غنية في فحواها ومبتغاها، حيث تبذل الحكومة مجهودات حثيثة للحد من الظاهرة، كما اعتبرت قضايا التشغيل ومحاربة البطالة، وإدماج الشباب ضمن أولوياتها، فقد سطرت برنامجا ثريا خفض معدل البطالة إلى حدود **10%** في نهاية سنة **2010** .

خامسا : تقييم برامج التشغيل ومكافحة البطالة

رغم التدابير العديدة والمتعددة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية، في سبيل القضاء على شبح البطالة، والتخفيف من وطأتها على أفراد المجتمع، إلا أن النتائج لم تكن لتصل إلى المستوى المطلوب، ولأنها بقيت مجرد " تدابير" فحسب ، وليست بسياسة مدروسة ومخططة، وهكذا يمكننا القول أن مبادرات دعم الشغل في الجزائر كبيرة، و لكنها إجراءات مؤقتة و حلول غير نهائية . و لهذا السبب بالتحديد يأتي فشل هذه الإجراءات في تخفيض حقيقي لمعدلات البطالة – حتى لا نقول في القضاء عليها نهائيا –، ويتأكد لنا هذا الحكم خاصة، إذا نظرنا للموضوع على الأقل من جوانب عديدة، أهمها على الإطلاق :

- أن برامج الحكومة المختلفة والموجهة نحو دعم التشغيل، تدخل في إطار برامج دعم النمو الاقتصادي، الذي تموله الخزينة العمومية، من مداخيل النفط ومن فوائضه، في ظل مرحلة الانتعاش التي

يعرفها سوق النفط منذ سنوات، ولم تكن مطلقا تلك البرامج ناتجة عن نمو في الاستثمارات الوطنية والأجنبية، والقاعدة أن الاستثمارات هي من يخلق فرص العمل و ليس العكس، إذا فإن استمرار تطبيق برامج دعم التشغيل هذه مرهون باستمرار تدفق مداخيل النفط، وفي حال انخفاض هذه المداخيل فإن هذه البرامج ستتوقف أو ستتعطل في أحسن الأحوال ؛

- أنه، عند تحليل بنية ونمط التشغيل في الجزائر، التي يوضحها الديوان الوطني للإحصاء، يتبين لنا أن الوظائف الدائمة (الأجراء الدائمون) لا تمثل سوى ثلث الشغل الإجمالي، مسجلة بذلك نسبة 33.1%، وأن وتيرة تطورها في تراجع مستمر، أما باقي الوظائف فهي تمثل على التوالي **32.1 %** و **35.2 %** لكل من أرباب العمل و المهن الحرة غير التجارية أو الصناعية (المستقلين) من جهة، والأجراء غير الدائمين والمساعدات العائلية من جهة ثانية. مع العلم أنه في فئة أرباب العمل والمستقلين، والوظائف المؤقتة والمساعدات العائلية، يسجل وجود عدد كبير من "عمال" القطاع الموازي والعمال المؤقتين، وأن **49%** منهم غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي(غير مستفيدين من نظام التأمين و الحماية الاجتماعية). و هذا ما يعني أن خصائص التشغيل في الجزائر هي ذات تركيبة مشوهة، تؤدي إلى خلق المزيد من الفقراء و المعوزين .
- أن معدلات التشغيل، حسب قطاعات النشاط، التي تبينها أرقام الديوان الوطني للإحصاء، تتوزع لغير صالح القطاعات الإنتاجية، فنجد نصيب الإدارة العمومية والتجارة والخدمات يصل إلى **56.1%**، ونصيب الفلاحة فقط**18.1%** ، و**13%** لصالح قطاع البناء والأشغال العمومية، و**12.6%** فقط للصناعة. وهي معدلات غير متوازنة، تبين ارتفاع حجم العبء المالي الذي تتحمله خزينة الدولة (الإدارة العمومية، وكذا قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يعرف ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي على التجهيز)، مع انخفاض واضح في نصيب الفلاحة والصناعة التي تتراجع حصتهما باستمرار.

يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تراجع البطالة في السنوات الأخيرة، يعود بشكل أساسي إلى توسع القطاع الاقتصادي غير الرسمي، المتكون من نشاطات غير مصرح بها كليا أو مصرح بها جزئيا، كما يشير في أحد تقاريره أن نسبة 50 % من الاقتصاد الجزائري تتحكم فيه السوق الموازية، وأن هذه السوق تساهم بنسبة كبيرة من التشغيل، وأن حصته (السوق غير الرسمي) في إحداث مناصب شغل لم تتوقف عن الارتفاع منذ السنوات الأولى من التسعينيات، بيد أن حصة القطاع بلغت 19% سنتي 1997 و1998، بزيادة قدرها 4% مقارنة بسنة 1993، وقد تم تقدير نسبة تزايد مناصب الشغل غير الرسمية بـ 8,41 % سنويا، في حين لم تتطور نسبة تزايد مناصب الشغل المنظمة أو المصرح بها إلا

بمعدل وتيرة 2,52 % في الفترة ما بين سنتي 1993 و1998 . ومن المرجح أن هذه المساهمة ماضية في الارتفاع في ظل غياب سياسة تشغيل بديلة واضحة و فعالة من طرف الحكومة.

يشكك كثير من الخبراء والمحللين الاقتصاديين الدوليين والمحليين، في صحة النشرات الرسمية الجزائرية عن الانخفاض المسجل مؤخرا في معدل البطالة، والواقع الجزائري بدوره لا يعكس حقيقة الأرقام المقدمة، ويؤكد هؤلاء أن معدلاتها تفوق بكثير النسبة المعلن عنها، والتي تتوقع الحكومة بشأنها أن تتواصل في التراجع .

ومهما يكن من أمر، وبافتراض التسليم بصحة المعطيات المعلنة، فإن ذلك يعني أن فئة الشباب في الفترة الحالية وفي المستقبل المنظور- إذا لم تطرأ على سوق العمل تغيرات جذرية- سيظل يعاني من البطالة لسنوات قادمة. لهذا من الضروري أن تتبع الحكومة الجزائرية خطوات جادة، لتبني سياسة تشغيل قادرة على احتواء الموقف الراهن المتمثل في انتشار البطالة في صفوف مختلف فئات المجتمع، واستيعاب طلبات العمل المتزايدة سنة بعد سنة، وهذا يتطلب اعتماد برامج فعالة ودائمة متوسطة وبعيدة المدى، تأخذ في الاعتبار الخصوصية المحلية والظروف الدولية المحيطة والمؤثرة ، لا سيما بعد الوضعية التي بدأت تسود المجتمع الجزائري، كانعكاس لظاهرة البطالة، وتفاعلها مع كثير من الأزمات الأخرى، منها على وجه الخصوص:

- تزايد الهجرة غير الشرعية،بعد استنفاذ الطرق الشرعية، على الرغم من المخاطر التي تحدق بالشباب من جراء هذا السلوك ؛
- تزايد حالات الطلاق، حيث خلصت دراسة محلية حديثة ، أن الأسباب المادية الناجمة عن عدم توفر فرص العمل، و ضعف الدخل، هي الأسباب الأساسية ، في تزايد معدل الطلاق، و ما سينتج عن ذلك ، من تفسخ أسري ، و هدم في كيان الأسرة ، التي هي عماد المجتمع؛
- تزايد الفوارق الاجتماعية و بروز تقسيم اجتماعي مبني على الطبقية، لم يكن له وجود من قبل، وهو ما سيشكل خطورة على التماسك الاجتماعي؛
- تزايد ظاهرة الفقر، الذي أصبح يخيم على شريحة كبيرة من فئات المجتمع، و ما سيتبع ذلك من بؤس و شقاء؛
- تزايد الغضب الشبابي الرافض لحكوماته و أنظمته، و ما في ذلك من تأثير على القيم و المبادئ الوطنية، و كذا الأمن و الاستقرار و السلم.

خاتمـة:

قال " كلاوس شواب " مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي الشهير بـ«منتدى دافوس»: «إن العالم العربي في حاجة ماسة إلى توفير مائة مليون فرصة عمل حتى سنة ألفين وعشرين (**2020**)، وإذا لم يتحقق ذلك فستكون هناك كارثة حقيقية»، إذن، فإن مشكلة البطالة، تعتبر أهم تحد يعيق مسيرة التنمية على وجه الإطلاق، وشبحا يهدد الاستقرار لا في الجزائر فقط ، و لكن في كل بلدان العالم العربي.

وفي الجزائر، وعلى الرغم من الجهود المتعاظمة التي تبذلها الدولة قي سعيها للاهتمام بمسألة التشغيل، ولاحتواء ظاهرة البطالة والحد من انعكاساتها الضارة، إلا أن ثمة عوائق ومشكلات ونقائص، تكتنف مسار تنفيذ السياسات والبرامج المسطرة، وتعيق مؤسسات الدولة عن تحقيق تطلعاتها، في توفير مصدر دخل لطالبي العمل، الذي قارب طبقا لإحصائيات رسمية الـ**600** ألف طالب سنويا . وبعيدا عن الخطاب السياسي المتفائل بقدرة برامج الحكومة، على تحقيق نتائج مرضية، في كفاحها المستميت ضد معضلة البطالة، فإن الظاهرة (ظاهرة البطالة) لازالت تأخذ حيزا كبيرا من معاناة مختلف الفئات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، ومازال الشارع و الواقع الجزائري ينبئان بحلول مستقبل يتزايد فيه عدد البؤساء و المحرومين .

موازاة مع ذلك فإن الزيادة المنتظرة للسكان في الجزائر والتي ستبلغ أكثر من 44 مليون في عام **2020**، ستؤدي إلى زيادة ضخمة في الاحتياجات السوسيو–اقتصادية ، ومن الأكيد أن الشغل سوف يشغل أولويات المشاكل العصيبة التي سوف تتعرض لها خلال العشرية القادمة، وفي غياب حلول نهائية سوف يكون الاستقرار الاجتماعي الذي طالما كان موضوع بحث، الضحية الأولى مع تحمل ما سينجرّ عن ذلك من نتائج.

من أجل هذا، على سياسة التطوير المنتهجة للسنوات القادمة، أن تدرج ضمن أولوياتها الاهتمام بقضية التشغيل، كقضية جوهرية لصيقة بمسار التنمية الشاملة والمستدامة ، وأن المجهود الجزائري ضد البطالة، يجب أن يتمثل في ترقية نمو اقتصادي معتبر وموصول وهذا بتأسيس ومراعاة الشروط التالية :

– ضرورة الوعي – والعمل وفق ذلك – بأن قضية التشغيل ليست قضية القطاع العام أو الدولة لوحدها، وإنما يشاركها في ذلك، القطاع الخاص الذي ما فتئ يتنامى دوره وحصته يوم بعد يوم ولذي يجب أن يؤدي دوره الريادي ؛

– تنمية فكر العمل الحر، وإعطائه البعد الحقيقي، كأداة لفتح مجال الإبداع والابتكار، وتأطير هذا الفكر بآلياته ومؤسساته ؛

– تشجيع القطاعات الحيوية المنتجة للثروة وهي الفلاحة والصناعة، مع عدم إغفال القطاعات الجديدة؛

– ضرورة مراجعة البرنامج التعليمي و النظام التربوي وتأهيله ليؤدي دوره وفقا لمتطلبات المرحلة الراهنة.

إن كفاح الجزائر ضد البطالة خاصة في صفوف الشباب، سيكون كفاحا شاقا، على امتداد أكثر من عشرية من الزمن، وستظل البطالة بمثابة القنبلة الموقوتة التي قد تنفجر في أية لحظة .

و إجمالا نقول : " أنه مهما تكن الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة فإنه لا يمكن بأي حال، تبرير المعاناة التي عاشها ويعيشها الملايين من الرجال و النساء المحرومين من هذا الحق الأساسي (حق العمل) ، إذ بدون الحق في العمل، و في عمل شريف فإن الحرية تبقى مجرد كلمة "x.

[i] في المغرب - وحسب تقرير أصدرته المندوبية السامية للتخطيط- بلغت في يونيو 2005 نسبة البطالة 11.3% ، بزيادة قدرها 1.6 % عن مستواها قبل عام، وأن إجمالي عدد العاطلين عن العمل بلغ أكثر من مليون شخص. و في تونس وصلت البطالة إلى 13.9 سنة (طبقا لإحصائيات سنة 2005) .

[ii] الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر : www.ons.dz

[iii] صدر سنة 1996 أول برنامج خوصصة بالجزائر ، يقضي ببيع 200 مؤسسة محلية صغيرة لصالح القطاع الخاص.

[iv] وزارة العمل و الضمان الاجتماعي:التقرير الوزاري السنوي، الجزائر ، 2006

[v] انظر أيضا إلى:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005

[vi] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 64-1993

[vii] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 42-2001

[viii] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية:الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر، 2004

[ix] جاء هذا التصريح على لسان وزير التشغيل و التضامن الوطني الجزائري لوسائل الإعلام بمناسبة تقديم حصيلة نشاط قطاعه الوزاري.

[x] من خطاب الرئيس بوتفليقة،رئيس الجمهورية الجزائرية، في الدورة الثالثة والتسعين للمؤتمر الدولي للعمل، المنعقدة بجنيف ، شهر جوان 2005 .